الدولة منشغلة بصراعات داخلية عن مصدر دخل آخر

دعوات برلمانية جديدة لاستثمار ثروة الغاز الهائلة

□ بغداد /المدى

محطات غازية.. ارشيف

طالبت أوساط برلمانية باعتماد مصادر تمويل اخرى غير النفط كالقطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة، في وقت دعت اوساط اخرى لاستثمار الثروة الغازية الهائلة الموجودة في البلاد والتوقف عن استيرادها من الخارج.

وحذر عضو لجنة النفط والطاقة النائب مطشر حسين السامرائي من مغبة الاعتماد المفرط على النفط كمصدر تمويل وحيد.

وقال السامرائي بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): توجد بدائل اقتصادية عن النفط يمكن أن تعزز الاقتصاد الوطني كالزراعة التي تسهم بشكل فعال في تقليل نسبة البطالة لو دعمتها الدولة.

وأوضح: أن الدولة لا تفكر ببديل عن النفط ومعتمدة عليه اعتماداً كلياً، نتيجة انشغالها بالصراعات الداخلية تاركه السراق والفاسدين يعبثون بالثروة العراقية.

وبين أن النفط ملك للجميع حسب الدستور، وعلى الدولة التفكير ببدائل لتعزيز الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط فقط.

في غضون ذلك أكد مقرر لجنة الطاقة والنفط قاسم محمد قاسم، امتلاك البلاد احتياطياً غازياً كبيراً مبيناً اننا نستورد الغاز من ايران لسد حاجة البلد منه، داعياً الى استثمار الثروة الغازية عن طريق التعاقد مع شركات عالمية رصينة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض منه.

وقال قاسم في تصريحات صحفية إن الدراسات العالمية والمسوحات الجيولوجية أثبتت امتلاك العراق أكبر احتياطي عالمي في مجال الغاز لاسيما في المنطقة الغربية في محافظة الانبار موضحاً ان الحكومة غير قادرة على استغلال هذه الثروة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المتبقي منها.

وأضاف: رغم هذه الاحتياطات الغازية الكبيرة التي يتمتع بها العراق إلا انه مازال يعتمد على استيراد الغاز من ايران لسد الحاجة المحلية منه عازياً ذلك الى السياسات الخاطئة المتبعة لدى النظام السابق وانشغالها بشراء السلاح وشن الحروب وكذلك الخلافات السياسية والفساد المالي والاداري والتقصير الحكومي من بعد عام (٢٠٠٣).

وتابع: يجب استغلال هذه الثروات من خلال الاستعانة بالخبرات الاجنبية والشركات العالمية الرصينة لاستثمار الغاز وايجاد بنى تحتية متكاملة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه على الاقل ومن ثم تصدير الفائض الى الخارج.

وسجلت أسعار النفط في الربع الثاني من العام أكبر تراجع فصلي لها منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ مما أثار المخاوف بين بعض أعضاء أوبك.

وكان العراق قد دعا في وقت سابق أوبك لخفض المعروض في حين طالبت فنزويلا باجتماع طارئ للمنظمة في الربع الثالث من العام الحالي إذا لم تتحسن الأسعار.

وينتج العراق أكثر من ٣ ملايين برميل يوميا يقوم بتصدير نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ في المئة من موازنة البلاد المالية. وتراجعت أسعار النفط الخام مع عودة المستثمرين للتركيز على الأجواء الاقتصادية القاتمة وقيامهم بالبيع لجني الأرباح من مكاسب الجلسات السابقة.

وكان النفط قد ارتفع مدعوما بتوقعات لمزيد من التيسير النقدي لكن خام برنت نزل بعد ذلك ٤٩ سنتا إلى ١٠٠,١٨ دولار للبرميل في حين فقد الخام الأمريكي ٥٥ سنتا مسجلا ٨٧,١١ دولار للبرميل، بحسب أرقام أوردتها رويترز.

وقالت منظمة أوبك إن سعر سلة خاماتها القياسية التي تضم نفط البصرة الخفيف ارتفع إلى ٩٦,٥٣ دولار للبرميل.

كربلاء تدعو للاستفادة من زيادة الإنتاج الزراعي

□ كربلاء /المدى

دعت اللجنة الاقتصادية بمجلس محافظة كربلاء الحكومة الاتحادية إلى وضع خطة للاستفادة من زيادة الإنتاج الزراعي لتأسيس قطاع صناعي يعتمد عليه، وفيما شددت على ضرورة اعتماد العراق على انتاجه المحلي، حذرت من تأثر السوق المحلية بالاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

وقال رئيس اللجنة طارق الخيكاني لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك زيادة في إنتاج الخضار للموسم الحالي، حيث تتلف يوميا كميات منها لكونها تشكل فائضا عن حاجة السوق المحلية"،داعيا الحكومة الاتحادية إلى "وضع خطة عملية للاستفادة من زيادة تلك المحاصيل لتأسيس قطاع صناعي يعتمد عليه".

وأضاف الخيكاني أن "جميع المؤشرات تؤكد تزايد اهتمام المزارعين بزيادة الإنتاج المحلي بالنسبة للمحاصيل الشتوية والصيفية"، مشيرا إلى انه "لو كان هناك معامل لإنتاج معجون الطماطم وتعليب الخيار وغيرها من أنواع الخضروات سيشجع الفلاحين على الزراعة، بما يسهم بتحقيق المزيد من الأرباح ورفد الأسواق المحلية بما تحتاجه".

وطالب الخيكاني بـ"وضع خطط عاجلة للتعامل مع تراجع محتمل لواردات العراق من تلك السلع في حال تفاقمت الأوضاع السياسية والامنية بالدول الإقليمية" مؤكدا على "أهمية تطوير قطاع الزراعة وبناء المخازن التي تستوعب الكميات الكبيرة المنتجة من الحبوب".

وكانت الحكومة اتخذت قراراً مطلع عام ٢٠٠٩، يقضي بمنع استيراد الفواكه والخضار بهدف دعم المنتج المحلي، الأمر الذي سبب ارتفاعاً كبيراً بالأسعار، مما اضطرت الحكومة إلى التراجع عن قرارها.

ويذكر أن العراق يعتمد بشكل أساسي على ما يستورده من الخارج لتوفير حاجاته من السلع والبضائع المختلفة، وتعد دول المنطقة ولاسيما سوريا وإيران وتركيا من أبرز الدول التي يعتمد عليها في توفير حاجة السوق.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

المشاريع الكبرى والتعداد السكاني

التعداد السكاني يحتاج الى توافق بين الكتل السياسية. وهناك بعض المكونات تتخوف من اجرائه. هذا ما أفادت به البرلمانية ناهدة الدايني. وأضافت زميلتها ماجدة عبد اللطيف ان التعداد السكاني يسهم في جمع معلومات حول مستويات الدخل أو مستويات المعيشة واستراتيجيات الفقر وامكانية دعمها وحجم العوائل والواقع الصحي في البلاد. (هذا ما نشرته جريدتنا يوم ٢٠١٢\٧\٢١). في ضوء ما تقدم لابد ان نضع ثوابت يمكن اعتمادها لكي لا تتوقف الحياة في مسيرتنا المتعثرة أكثر.

فالتعداد السكاني لاجدال حول ضرورته واهميته ولكننا لحد الان ومنذ خمسة عشر عاما تسير الأمور سلباً او إيجابا بدون الرجوع إليه، الا من خلال البطاقة التموينية البديل العتيد بحيث ننسى عناصرها ولا ننسى اهمية الوثيقة التي توازي الجنسية.

ولكن هذه البطاقة بإجماع لابأس به لم يكن مرضياً عليها ولذلك بالضرورة تكون أرقامها كذلك أو على الأقل غير محدثة خصوصاً في ضبط جدول الوفيات الذي هو محل جدل وتفاوت بين الجهات المعنية (داخلية دفاع صحة تجارة).

ولكي لا نظلم وننتصر للتخطيط فقط فإن هناك من يقول ما هي المشاريع الستراتيجية في البنية التحتية (كهرباء، ماء، تعليم، إسكان، صحة) التي كان ومازال الإحصاء السكاني سبباً لتلكئها أو فشلها.

التخطيط يصبح فنطزة أمام تخلف المشاريع الإستراتجية ويصبح سبباً ثانوياً جداً الا اذا كانت هناك مآرب أخرى له وهو عندما يتسيس ليعرف مخططي السياسة حجم القطعة من الكعكة هنا يصبح الإحصاء أساسياً فالإحصاء مثلاً لا علاقة له بالاستيراد العشوائي، اذ ليس من الممكن ان تتدخل وزارة التخطيط في تحديد كمية ماء الشرب المستورد وكذلك في تحجيم استيراد المشتقات النفطية أو استيراد الكهرباء من الجيران أو الموطة فالتخطيط لا ناقة و لا جمل له في تحديد الكم المستورد عموماً والذي هو الأساس في التخطيط الاقتصادي الرصين وفي ضوئه تحدد الخطط الداخلية والتنسيق بين الجهات المعينة.

فالفرق زهيد بمقاييس الكثير فوزارة التخطيط تعتمد (اثنين وثلاثين مليون) (والبطاقة التموينية تعتمد رقم ثلاثة وثلاثين مليون ونصف نسمة) بفارق مليون ونصف. ربما يكون هناك مبالغة من التموينية في عدم ترحيل الوفيات كما ان هذا الرقم يشكل سدس جماعة خط الفقر وهذا رقم مهمل في القياسات الحالية رغم أنه يشكل اعتداء على حقوق الإنسان ويحاسب عليه القانون، لاسيما وبينهم مليون ومئتا ألف مهاجر داخلي ويضاف لهم الان المهاجرون العائدون من سوريا. (فلتقم شكوى ضد المالية في المحاكم بموجب الدستور).

ولذلك ياوزارة التخطيط وفي ضوء تصريحات البرلمانيين لا أمل في تعداد سكاني لا بباقي هذه الدورة ولا الدورة القادمة لأنه مرتبط بالتحاصص السياسي وليس الشعبي آخر من يعلم بأهمية التعداد السكاني ولأنه لازال اما تحت خط الفقر أو لم ير المشاريع الكبرى تتحقق ليلتفت لتفاصيل الإحصاء ودقائقه.

لذلك اقترح على التخطيط بضم دائرة البطاقة التموينية اليهم وتعزيز إحصائياتهم علمياً وتحديثها وردم الفجوة بينكم في المليون ونصف. وتقديم مقترحات للتموينية بتخطيط استيراداتهم والشراء المحلي من المنتج العراقي وتنظيم شبكة التوزيع (وكلاء، نقل) الى حين إكمال المشاريع الكبرى والتي لا تحتاج إحصائيات لتثبت جدواها الفنية أو لاقتصادية فهي مهمة جداً جداً وهي اشبه بحالة طوارئ مع التنبيه بين فترة أخرى لمجلس الوزراء أو البرلمان وباقي السلطات الأربع بأهمية التعداد وبعد اقرار قانون النفط والغاز (محور العملية) ثم قانون الانتخابات لأهميته من الناحية الإحصائية بما يخدم في تحديد الناخبين.(ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه).

PQ- Announcement for Construction

NOTICE FOR PREQUALIFICATION

THE REPUBLIC OF IRAQ - MINISTRY OF MUNICIPALITIES AND PUBLIC WORKS

INVITATION TO PREQUALIFICATION FOR TENDER

FOR THE BASRAH WATER SUPPLY IMPROVEMENT PROJECT

PACKAGE 4: CONSTRUCTION OF RO PLANT

The Ministry of Municipalities and Public Works, the Republic of Iraq invites applicants from construction companies who wish to be prequalified to tender for "The Basrah Water Supply Improvement Project, Package 4: Construction of RO Plant".

The project consists of:

a. Earthworks: stripping of the top soil, backfilling and compacting to raise the ground level of the site.

b. Demolishing of some of the existing structures and removal of some existing pipelines.

c. Construction of staff quarters.

d. Construction of an administration building.

e. Construction of a concrete elevated water tank 30 m overall height and 500 m3 in capacity.

f Construction of a settled water storage tank, concrete, with a capacity of 15,000 m3

g. Construction of a concrete drain water culvert, 3 m wide x 2 m deep, around 730 m in length.

h. Construction of gabions to cover an area approximately 500 m2 as river protection

i. Construction of a Reverse Osmosis System complete with pretreatment, post treatment, power supply, SCADA and controls. The pretreatment for the RO System includes an Ultra-Filtration System. The systems shall be housed in an enclosed structure. The plant shall have a capacity of 199,000 m3/d and shall be located near Al Hartha existing WTP.

J. Construction of boundary walls, gates, guard houses and watch towers.

k. Landscaping, irrigation and fire fighting systems.

1. Construction of domestic wastewater treatment plant for the domestic wastewater produced within the plant including the staff quarters and the administration building.

The raw water is brackish river (Shaft Al Arab) settled water from the conventional water treatment plant located at Al Hartha compound.

The applicants are required:

(1) To be a general civil contractor or a management contractor.

(2) To be in found financial condition for the last three (3) consecutive years judged by business experience record. The applicants that filed a petition under the corporate reorganization act and are pending in decision will be disqualified.

(3) To have a minimum average annual construction turnover of Two Hundred Fifty (250) million US$ calculated as total certified payments received for contracts in progress or completed, within the last three (3) years.

(4) To have done at least two (2) contracts within the last twenty (20) years, that have been successfully and substantially completed and that are similar to the proposed Works.

(5) To have a minimum construction experience, as prime contractor, management contractor or subcontractor in the following key activities:

a. Construction, testing and commissioning of at least two settled water concrete reservoirs each with a minimum capacity of 15,000 m3.

b. Construction, testing and commissioning of at least two UF/RO Plants complete with power supply, controls and SCADA each rated not less than 30,000 m3/d.

c. Construction,, testing and commissioning of at least two concrete water elevated tanks, 30 m overall height, each with a capacity of not less than 500 m33

d. Construction, testing and commissioning of at least two multi-story buildings each with minimum built up surface area of 700 m and 4 stories high.

e. Construction, testing and commissioning of at least 5 km of large Ductile Iron (> 1000 mm diameter) Pipeline works.

f. Earth works for at least two contracts each with earth works volumes of at least 400,000 m3

(Note):

The settled water tanks, the OF/RO plants, the water elevated water tank and the pipelines shall be ones having been in operation for more than two years before December 2011. The buildings shall be ones having been handed over for more than two years before December 2011.

Interested eligible Applicants may obtain further information Prequalification Documents at one of the following addresses:

Director of Project Management Office Project Management Team Directorate Ministry of Municipalities and Public Works Basrah Great Water Project Building Saadi Street, Basrah

Republic of Iraq

Telephone Number: + 964 780 640 2149

Electronic Mail Address: abdulmunem@pmt-b.org

Pmt@pmt-borg

Office hours: 9:00 to 15:00 Basrah Local Time

OR

NJS Consultants Co., Ltd.

NJS Tomihisa Building

68- Tomihisa-cho

Shinjyuku-ku

Tokyo 1620067 Japan

Telephone Number: +81 3 5919 7453

Electronic Mail Address: njs-satay@mbj.nifly.com

Office hours: 9:00 to Tokyo Local Time

A complete set of the Prequalification Documents may be purchased in cash and collected by hand by interested Applicant(s) on the submission of a written application to one of the addresses above and upon payment of a nonrefundable fee at one of the addresses above of US$ 500.00 (United States Dollars Five Hundred Only).

Applications for prequalification are due September 23, 2012 (not later than 12:00 hours Baghdad local time).